Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Evaluating the financial performance of a sample of banks operating in the Kurdistan Region for the period 2011-2020 (A comparative study between commercial banks and Islamic banks)

Researcher: Lara Burhan Saber
College of Administration and Economics
University of Salahaddin
laraburhan87@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Zaki Hussein Qader
College of Administration and Economics
University of Salahaddin
Zaki.qader@su.edu.krd

Abstract

This study aimed to evaluate and compare the financial performance of a sample of Islamic and commercial banks operating in the Kurdistan Region of Iraq during the period 2011-2020. It was based on many financial ratios represented by (indicators of profitability, liquidity, activity, capital adequacy index and Debt Ratio Index). In order to reach the objectives of the study, many statistical indicators were used, and for the purpose of knowing the extent of the difference in performance between the banks, the t-test was used to study the differences between the average performance ratios of each of Islamic Bank and the average of commercial banks. The study reached several conclusions, the most important of which are: Islamic banks outperform commercial banks in terms of profitability ratio. While liquidity ratio showed that commercial banks are more efficient than Islamic banks. The statistical study also found that there are substantial differences of statistical significance between the performance of Islamic banks and commercial banks in terms of some sub-indicators, including: deposit employment rate, financial leverage, cash ratio and working capital rate.

Keywords: Financial performance, Islamic banks, commercial banks.

تقيم الاداء المالي لعينة من البنوك العاملة في اقليم كوردستان للمدة ٢٠١١-٢٠٢٠: دراسة مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية

الباحثة: لارا برهان صابر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

أ.م.د. زكي حسين قادر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية والتجارية العاملة بإقليم كورد ستنان العراق ذلك خلال الفترة الممتدة 2011-2020، وتم الاستناد على العديد من النسب المالية المتمثلة بـ (مؤشرات الربحية، السيولة، النشاط، مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر نسبة الديون)، ولأجل الوصول الى اهداف الدراسة تم استخدام العديد من المؤشرات الاحصائية، ولغرض معرفة مدى الاختلاف في الأداء بين من البنوك تم استخدام اختبار **t** لدراسة الفروق بين

متوسطات نسب الأداء لكل من البنوك التجارية والإسلامية وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات من اهمها: تفوق البنوك الاسلامية على البنوك التجارية من حيث مؤشر الربحية، في حين أظهرت مؤشرات السيولة أن البنوك التجارية أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية. كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية من حيث بعض المؤشرات الفرعية منها: مؤشر توظيف الودائع والرافعة المالية ونسبة النقد ومؤشر راس المال العامل.

الكلمات المفتاحية: الاداء المالي، بنوك إسلامية، بنوك تجارية.

المقدمة:

يعد القطاع البنكي من القطاعات المحورية التي تؤثر بالاقتصاد بشكل كبير، إذ يقوم قطاع البنوك بجمع المدخرات (الأموال) من الافراد والمؤسسات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المتنوعة، وأضافه الى دورها الحيوي في تسهيل المعاملات التجارية والمالية بين الأفراد وكذلك المؤسسات في المجتمع. ونشأت البنوك وتنوعت أشكالها وتخصصها وفق الغرض الذي تخدمه (تقدمه) والأنشطة التي تؤديها وكذلك الأسس والضوابط التي تسير وتحكم عملها، فيوجد منها تقليدي (تجاري) تتعدد خدماها في جميع انحاء العالم، وكذلك الاسلامي الذي بدأ يشغل حيز مهم وحيوي في مختلف أنحاء العالم وخاصة للأفراد والمؤسسات التي تتناسب أعمالها مع الشريعة الإسلامية، وقد حققت هذه البنوك نجاح مهم في السوق البنكية وباتت تنافس البنوك التجارية من باب السعة والانتشار والتنوع في الخدمات. فدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك بفرعيها الاسلامي والتجاري ذو أهمية كبيرة، لبيان العمل المالي للبنوك وكذلك من حيث مؤشرات أداءها. وتضمن البحث دراسة مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية وتقييمها مالياً في اقليم كوردستان.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى مباحث تضمن الأول الإطار العام للبحث، فيما تضمن الثاني الإطار المفاهيمي للأداء المالي والثالث نظرة على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والرابع مقارنة بين مؤشرات الاداء المالي بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية في اقليم كوردستان العراق واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

والتي تتضمن ما يلي:

اولاً. منهجية البحث:

1. **مشكلة البحث:** تسعى البنوك الاسلامية والتجارية على التحسن المستمر في أداءها المالي خاصة في ظل المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على اداءها بشكل عام وعلى اداءها المالي بشكل خاص، وخاصة في ان البنوك الاسلامية تختلف في عملها عن البنوك التجارية من حيث الطبيعة وطريقة تقديم الخدمات. عليه ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

❖ هناك تباين بين البنوك التجارية والاسلامية العاملة في اقليم كوردستان وفقاً لمؤشرات تقييم الاداء المالي؟

2. **هدف البحث:** يكمن هدف البحث في التعرف على بيان الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية، وكذلك التعرف على أمكانية وجود فروقات معنوية بين مؤشرات الأداء المالي المستخدمة لكل من البنوك التجارية والاسلامية العاملة في اقليم كوردستان.

3. **أهمية البحث:** من خلال استقراء واقع قطاع البنوك في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص، يلاحظ ان هناك نمواً في القطاع البنكي. لذا تتجلى اهمية البحث في كونه يحلل موضوعا في غاية الاهمية يتمثل في بيان الاختلاف بين البنوك التجارية والاسلامية من خلال استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالي للبنوك من اجل التعرف على مكامن الضعف والقوة لديهما ومن ثم تقديم بعض المقترحات من شانها تساهم في رفع مؤشرات الاداء المالي.
4. **فرضية البحث:** تقوم فرضية البحث على وجود فروقات معنوية في مؤشرات الاداء المالي للبنوك التجارية والاسلامية في اقليم كوردستان والتي تنعكس على أداءها المالي بشكل خاص.
5. **منهجية البحث:** تم اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي المقارن في تحليله للمؤشرات (الاداء المالي) بين البنوك الاسلامية والتجارية، فضلاً عن استخدام بعض الادوات الاحصائية المتمثلة ب (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف) وكذلك اختبار(T) لمعرفة وجود فروق جوهرية ذات دلالة معنوية للمؤشرات المستخدمة في البنوك التجارية والاسلامية.

سادساً. حدود البحث:

1. الحدود المكانية: تتمثل في عينة من البنوك التجارية والاسلامية العاملة في اقليم كوردستان البالغ عددها (4) بنوك.
2. الحدود الزمانية: المدة من عام (2011) الى عام (2020).

ثانياً. دراسات السابقة:

1. **(الراوي وعبد الله، 2018): معايير تقييم الاداء المالي في النظم البنكية في العراق:** هدفت الدراسة الى مقارنة الاداء المالي للبنوك الاسلامية مع البنوك التقليدية في العراق للفترة (2010-2015) واعتدت الدراسة على عينة من 3 بنوك اسلامية و3 بنوك تقليدية في دراسة تحليلية نظرية, وباستخدام عدد من النسب التي تطبق على النوعين وهي نسب السيولة والتوظيف وكفاية رأس المال والربحية, وتوصلت الدراسة الى ان البنوك الاسلامية تحتفظ بسيولة عالية قياساً بالبنوك التقليدية, وتتفوق البنوك الاسلامية في نسب التوظيف, وكذلك في نسبة كفاية رأس المال, بينما تفوقت البنوك التقليدية في نسب الربحية وتوصلت الدراسة الى توصيات اهمها قيام البنوك الاسلامية بتوظيف السيولة المتوفرة لديها في الصيغ الاستثمارية المتاحة بشكل يحقق التوازن بين السيولة والربحية.
2. **(علي الشيخ، 2018):** استخدام المؤشرات المالية لمقارنة اداء البنوك التجارية مع البنوك الاسلامية في فلسطين: هدفت هذه الدراسة الى مقارنة اداء البنوك التجارية (التقليدية) والبنوك الاسلامية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام مؤشرات الاداء المالي (السيولة-الربحية-النشاط-السوق) للمدة (2009-2013) دراسة احصائية, وتوصلت الدراسة الى عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين ادراء البنوك التجارية والاسلامية فيما يتعلق بمؤشرات السيولة والربحية والسوق, في حين اظهرت الدراية وجود فروقات ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بمؤشرات النشاط لصالح البنوك الاسلامية ووصت الدراسة على حث البنوك التجارية على استثمار مواردها ومن بينها الودائع بشكل مناسب اضافة الى زيادة مقدرتها على تشغيل الموارد بشكل عام.
3. **(Hazzi & ALKilani, 2013):** تحليل الاداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية (The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks.): هدفت الدراسة الى اجراء مقارنة بين اداء البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في ماليزيا باستخدام

مؤشرات الربحية والسيولة وادارة المخاطر، وتوصلت الدراسة الة ان البنوك التقليدية اكثر ربحية من البنوك الاسلامية في حين ان البنوك الاسلامية تتمتع بسيولة عالية ومخاطر اقل فيما يتعلق بنسب راس المال المرجح بالمخاطر ووصت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك الاسلامية باستثمار فائض الاموال لديها في مشاريع تولد المزيد من الارباح.

4. **(Wasiuzzaman & Gunasegavan, 2013):** دراسة مقارنة لأداء البنوك الاسلامية والتقليدية (Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks.): هدفت الدراسة الى مقارنة الاداء بين البنوك الاسلامية والتقليدية في ماليزيا للفترة (2005-2010) باستخدام مؤشرات الربحية وكفاية راس المال والسيولة والكفاءة التشغيلية وجودة الاصول, وتوصلت الدراسة الى ان البنوك التقليدية كانت افضل من حيث الربحية اما بالنسبة لجدوة الاصول والكفاءة التشغيلية والسيولة وكفاية راس المال كانت البنوك الاسلامية افضل من البنوك التقليدية ووصت الدراسة الى ضرورة تعبئة المدخرات المالية للبنوك التقليدية في المشاريع الربحية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

أولاً. مفهوم الأداء المالي: أصبح مفهوم الأداء هاماً وجوهريا بالنسبة للمؤسسات بشكل عام وبالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت هذا المفهوم إلا أنه لم يتم التوافق على مفهوم محدد له، فيبقى مجال الأداء خصباً للدراسات لارتباطه المحكم بتباين العوامل والمتغيرات سواء الداخلية او الخارجية.

فنجد A. Kerakhem عرف الأداء المالي على أنه "انجاز مهمة أو تنفيذ نشاط معين، بمعنى القيام بعمل يساعد على تحقيق الأهداف المخططة" (الزهرة، 2017: 70). وكذلك (P. Druker) عرف الأداء المالي بأنه " قدرة إدارة المؤسسة على الحفاظ على بقاءها واستمرارها محققة التوازن بين رضا المساهمين والأفراد العاملين " (شاكر وعطية، 2020: 65).

في حين ينظر كل من Miller and Bromily الى الأداء المالي بأنه "قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية والبشرية بكفاءة وفاعلية بحيث تجعلها قادرة على الوصول الى أهدافها" (حمو وحسن، 2021: 81).

أما بالنسبة لمفهوم الأداء المالي في البنوك فهو يشمل استغلال المؤشرات المالية لقياس كيفية تحقيق الأهداف والاسهام في تأمين الموارد المالية المتوفرة وتزويد البنك بفرص الاستثمار فضلاً عن تحقيق معدلات نمو عالية وايرادات متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، وكذلك مواجهة المخاطر المالية الناتجة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك (التجاني وشعوبي، 2015: 33).

في حين يعرف (بو لمعيز فضيلة، 2018: 47) الأداء المالي بأنه "تعظيم النتائج عن طريق تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بشكل مستمر تمتد الى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء".

وأيضاً الأداء المالي هو "الحكم على فعالية القرارات المالية من حيثُ تأثيرها على المركز وقدرة البنك المالية وتقييم مستوى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية ومركز البنك التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للأداء المستقبلي في البنك" (Srairi, 2015: 67).

أن طريقة تقييم الأداء المالي للبنوك تتباين من زاوية الى أخرى لذلك يمكن القول إن عملية التقييم ترتبط بالوسيلة التي يتم بها هذا تقييم والتي تمثل مداخل لتقييم الأداء التي تبين وجهات ورغبات النظر المختلفة إزاء هذه العملية في البنوك.

ثانياً. أهمية تقييم الأداء المالي: تتجلى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك بأهمية كبيرة في مستويات وجوانب متباينة، ويمكن ايضاحها من خلال الآتي (Pinto et al., 2017: 605)، (حسين، 2020: 166-167):

1. ان تقييم الأداء المالي يظهر قدرة البنك على تطبيق ما تم التخطيط لهُ من اهداف عن طريق مقارنة النتائج المتحققة مع ما هو مخطط له مسبقاً، والعمل على كشف الثغرات واقتراح المعالجات او الإجراءات الضرورية لها مما يعزز من قدرتها على البقاء والاستمرار في المنافسة.
2. يساعد البنوك على الكشف عن التقدم والتطور التي تحققه عن طريق مقارنة النتائج المتحققة من فترة الى أخرى سواء مع أداء البنك نفسه او مع البنوك المماثلة لها.
3. ايضاً يساهم في تحسين المركز الاستراتيجي للبنك، وكذلك العمل على تحديد الأولويات الضرورية والتغييرات المطلوبة.
4. يساعد تقييم الأداء المالي في تقديم صورة عامة وشاملة لجميع المستويات الإدارية عن أداء البنك، وأيضاً تحديد دوره وآليات تعزيزه للاقتصاد الوطني.
5. ان تقييم الأداء يساهم في تقديم صورة واضحة للأفراد العاملين عن كيفية أداء المهام والواجبات الوظيفية الموجه إليهم، فضلاً عن توحيد تلك الجهود والوصول الى مستويات أعلى من الأداء الذي يمكن قياسه والحكم عليه.
6. كذلك يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وتجنب الاسراف المالي عن طريق التنسيق ما بين الأنشطة التمويلية والتسويقية للبنك وإدارة الأفراد.

ثالثاً. مفهوم الاداء المالي في البنوك: ان تقييم الاداء المالي للبنوك يعد من المصطلحات الحديثة في العصر وتعددت المفاهيم حول هذا الموضع حيث على انه (نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة او المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة وتلك التي تعكس الاداء خلال فترة زمنية ونتائج الاداء في البنوك المتماثلة (التقليدية وغيرها) مع مراعاة الظروف الهيكلية) (حمود، 2009: 27).

وعرف كذلك هو (العمليات التي تقيس الاداء او تقوده الى اهداف معينة في البنوك والتي تتطلب جهود واهداف محددة مسبقا لقياس الاداء الفعلي واسلوب مقارنة الاداء المحقق بالهدف المخطط والذي على اساسه تحدد نتائج المقارنة بما يتفق مع الهدف والمعيار المحدد لهذا الاداء) (سويلم، 1998: 477).

وقد عرفت الاداء المالي للبنوك على انه قياس النتائج المحقق على ضوء المعايير المحددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه في اداء البنك ومن ثم مدى تحقق الاهداف لمعرفة مستوى الفاعلية وتحديد الاهمية النسبية والموارد المالية المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (عبد الغني، 2015: 41).

رابعاً. مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك: تبنى عملية تقييم أداء البنوك المالي وفق مراحل عديدة وهي (الكرخي، 2010: 39):

1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات: إن عملية قياس الأداء المالي للبنوك تتطلب توفير المعلومات والبيانات والتقارير عن السنة موضوع الدراسة، وأغلب هذه البيانات والمعلومات يمكن الحصول

عليها من القوائم المالية الأساسية للبنك المركز المالي، بيان الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).

2. مرحلة تحليل البيانات والمعلومات: وذلك بهدف التأكد من مدى دقة وصلاحية هذه البيانات والمعلومات حيث يفترض وجود حد مقبول من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وذلك من أجل استخدامها في النسب والمؤشرات المالية اللازمة لعملية تقييم الأداء.
3. إجراء عملية تقييم الأداء: حيث يتم في هذه المرحلة قياس الأداء باستخدام المؤشرات والنسب المالية الملائمة للنشاط الذي يقوم به البنك، ويجب أن تشمل عملية تقييم الأداء جميع جوانب النشاط البنكي وذلك بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها.
4. تحليل نتائج عملية تقييم الأداء: في هذه المرحلة يتم تحليل النتائج التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة لتحديد الانحرافات التي حصلت، وتحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات ومنع تكرار حدوثها.

خامساً. مؤشرات تقييم الاداء في البنوك: هنالك العديد من المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تقييم الوضع المالي وهي متعددة، ورغم تعدد هذه المؤشرات او النسب المالية المستخدمة إلا أن مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت الأداء البنكي بصورة مستقلة اقتصرت على استخدام العديد من المؤشرات لتقييم أداء البنوك، حيث أن هذه النسب مفيدة عند مقارنة الأداء بين البنوك وقد استخدمتها العديد من الدراسات. ومن أهم هذه المؤشرات هي (التجاني وشعوبي، 2015: 33):

1. **مؤشرات الربحية**: تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر فائض ممكن من الايرادات الاجمالية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصى حد ممكن أو رفع إيراداته أو الاثنين معا، ويعد هذا المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الاسواق البنكية ولجودة إدارتها (معيزي وعياش، 2018: 85). ومن اهم هذه المؤشرات:

أ. **معدل العائد على الموجودات.** يقيس هذا المعدل او النسبية مدى ربحية الموجودات، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما كان أداء المؤسسة أفضل وأنها تحقق ارباحاً جيدة (الجعيد وعبد الرحمن، 2020: 12). كما يعكس فعالية وكفاءة الإدارة في تشغيل الأصول وإعطاء الثقة للإدارة في إدارة الموال وترشيد القرارات الاستثمارية المتخذة (Reilly and Brown, 2012: 275).

ب. **معدل العائد على حقوق الملكية.** يعتبر هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، حيثُ يعمل البنك على زيادته بما يتلاءم وحجم الاخطار التي يتحملها أصحاب المصالح، كما يوضح هذا المؤشر ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققها البنك (بشناق، 2011: 36)، وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة إدارة البنك فضلاً عن دلالته على المخاطر العالية نتيجة زيادة الرافعة المالية والمتمثلة بدرجة اعتماد البنك على الاقتراض وان انخفاضها يشير الى اعتماد التمويل المتحفظ بالقروض من قبل إدارة البنك (Reilly and Brown, 2012: 275).

ج. **معدل العائد على الاستثمار:** معدل العائد على الاستثمار هو أحد أشهر المصطلحات الاقتصادية، وأكثر أدوات القياس المالية في عالم الاستثمار، وهو أداة قياس الربحية من خيار استثماري معين، أو المقارنة بين عدة خيارات استثمارية. ويعبر عن النسبة المئوية لزيادة أو نقصان الاستثمار خلال

فترة زمنية محددة، فكلما ارتفعت النسبة المئوية للعائد على الاستثمار كان ذلك لصالح الاستثمار، وهدف حساب عائد الاستثمار هو تحديد مدى جدوى الاستثمار (عبد الوهاب يوسف، 2008: 38).

د. **هامش الربح:** هو الربح الذي يأتي الحصول عليه من المال الذي تم إقراضه، ومن ناحية أخرى يعرف بأنه فائدة البنك أي مقدار الزيادة المالية على أصل المبلغ (شاهين، 2014: 77).

2. **مؤشرات السيولة:** تهدف الى تقييم القدرة المالية للبنك على المدى القصير ومنها:

أ. **نسبة التداول:** تقيس نسبة التداول عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة. ويمكن حساب نسبة التداول بقسمة الأصول المتداولة للشركة على الخصوم المتداولة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر فذلك يعني ان البنك مهيأ لتغطية التزاماته ونفقاته التشغيلية في الاجل القصير (الشماع، 2006: 74).

ب. **نسبة السيولة السريعة:** تحتسب نسبة السيولة السريعة بقسمة الأصول المتداولة مطروحاً منها المخزون على الخصوم المتداولة. وبطرح أرقام المخزون من الأصول المتداولة يتمكن المستثمر من معرفة مدى قدرة البنوك على تغطية التزاماتها المتداولة دون اللجوء إلى تصفية المخزون الذي تعد تصفيته خسارة كبيرة للشركة نظراً لكونه أقل الأصول المتداولة قابلية للتحويل إلى سيولة (عاشور، 2003: 31).

ج. **نسبة النقد:** يعد هذا المؤشر قل المؤشرات استخداماً لكنه مفيد عند رغبة المستثمر معرفة ما يتوافر للبنك من سيولة مقارنة بالشركات المنافسة لها. ويمكن حساب نسبة النقد بقسمة كمية النقد المتوافر للبنك في رصيده الجاري في البنوك مضافاً له الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى نقد على خصوم البنك المتداولة (عاشور، 2003: 33).

د. **رأس المال العامل:** رأس المال العامل مقياس لمركز أصول الشركة السائلة. أي كيف يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد لاستيفاء حاجات التشغيل اليومي للمنظمة. وعليه، فإن رأس المال العامل مقياس لكفاءة الشركة التشغيلية، وأيضاً مدى سلامة أوضاعها المالية قصيرة الأجل. ويزوّد رأس المال العامل الكفء والمستدام الشركة بالمرونة اللازمة لتوسيع عملياتها وتطورها، وأيضاً للاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة. ويُحسب رأس المال العامل بطرح الذمم الدائنة الحالية (مثل الحسابات الدائنة) من الأصول الحالية (الحسابات المدينة، والرصيد) (كراجة، 2006: 85).

3. **مؤشرات النشاط:** تقيس مدى كفاءة البنك في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول ومنها:

أ. **نسبة التمويل الأصول الثابتة:** الأصول التي تحوزها الشركة وتحتاج إلى وقت يزيد على العام لتحويلها إلى نقد، أو تلك التي تمتلكها الشركة ولا تخطط لتحويلها إلى نقد خلال العام المقبل (جلدة، 2009: 102).

ب. **معدل توظيف الودائع:** يشير معدل توظيف الودائع في القروض تعزيز الشمول المالي وزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك خاصة المقترضين، التي تعكس على صعيد آخر نجاح القطاع البنكي في ضخ المزيد من السيولة في السوق المحلية سواء لتمويل المشروعات أو لمنتجات التجزئة البنكية (الحسني، 1998: 57).

4. **مؤشرات تتعلق بجودة الأصول:**

أ. **كفاية رأس المال:** يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تقيس درجة خطر الإعسار للبنوك، وتستخدم من أجل تطوير أدارة وكفاءة النظام البنكي وحماية المودعين وتعزيز الاستقرار

المالي. وكلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال كلما عكس ذلك درجة مخاطرة اقل للبنك وبالعكس، ويتم استخراج النسبة عن طريق قسمة رأس المال على الموجودات (بورقيبة، 2013: 51).

ب. الرافعة المالية: الرافعة المالية هي استراتيجية يستخدم فيها المستثمر الديون (يقترض المال) للاستثمار في منتجات مالية معينة لزيادة عائد الاستثمار المحتمل. إنها تمكّن المتداول من استخدام هذا القرض المؤقت لفتح صفقة بحجم أكبر بمبلغ أصغر من رأس المال المستثمر وتحقيق المكاسب (حماد، 2010: 84).

5. مؤشر المديونية:

نسبة الديون: نسبة الديون هي نسبة الرافعة المالية المستخدمة جنبا إلى جنب مع غيرها من النسب المالية لقياس قدرة البنوك على التعامل مع التزاماتها (العصار، 2000: 136)

المبحث الثالث: نظرة على البنوك التجارية والبنوك الاسلامية

اولاً. البنوك التجارية: ان هذه البنوك، يمتد تاريخها الى العصور القديمة بمفهوم بدائي حين بدأ الانسان التبادل السلعي اعتماداً على تقييم قيمة السلعة المتبادلة بالسلعة الاخرى وتوازنها واحجامها من بعض الاشخاص ذوي الخبرة التجارية وهذه كانت بداية التعامل بالبنوك التجارية ثم تطورت هذه المفاهيم التجارية في التبادل السلعي وانشئ على اساسها مؤسسات بدائية للقيام بهذه الاعمال وقد انشئ اول بنك عام 1587 م في البندقية ثم بنك امستردام 1609م. وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف انحاء العالم (عبد الحق، 2006: 5-7).

وتتميز البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية او البنوك المتخصصة الاخرى في قبول الودائع ومنح القروض وهي التي تتيح للبنك التجاري خلق النقود وهذا ما يميزها عن المؤسسات المالية الاخرى وقبول الودائع بأنواعها المختلفة هو ما يميز البنوك التجارية عن بقية البنوك المتخصصة الاخرى (حداد، 2008: 109).

يختلف تعريف البنوك التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة الى الوظائف التي تؤديها تلك البنوك لذلك تنوعت التعريفات بشكل يصعب معها حصر تعريف شامل للبنك التجاري الا ان تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها ادى الى وضوح مفهوم البنك واصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسة لعملها وبالتالي يمكن تعريف البنوك التجارية بناءاً على تلك السمات على انها: هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات بنكية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية او شهادات الايداع قصير الاجل وكذلك تتيح فرصا" عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل.

ثانياً. البنوك الاسلامية: تعتمد البنوك الإسلامية على احكام الشريعة الإسلامية وهي بمثابة الأسس التي تحكم جميع ممارسات وانشطة البنوك الامر الذي ينتج عنه أن جميع المنتجات والخدمات التي يقدمها تأتي في اطار تعاليم الدين الإسلامي مع التركيز على اخلاقيات العمل وتوزيع الثروة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومما ينبغي التأكيد عليه هو نبذ الربا كونه من المحرمات والكبائر يعد القاعدة الأساسية لجميع التعاملات بين الناس سواء بصورة فردية ام على مستوى الدول النبذ يشمل جميع أنواع وسائل الربا، وذلك لان المال لا ينبغي أن يولد المال بل يتولد بالعمل والجهد وكل شخص يستحق المكافأة مقابل ما يبذل من جهد، وأن هناك استثناء للأشخاص الذين لا يستطيعون العمل بسبب المرض او العجز، ولذا نجد أن كل التعريفات للبنكية الإسلامية قد ركزت

بشكل أساسي على هذا الجانب حيث عرفت البنكية الإسلامية بأنها تمثل المعاملات الشرعية السليمة البعيدة عن الربا والكسب المحرم، وعماد البنكية الإسلامية المعاصرة، فهي تعتمد مبدأ تشارك الربح والخسارة (الشاعر، 2001: 20).

وقد عرفت بانها مؤسسة بنكية هدفها تجميع الاموال والمدخرات من الافراد الذين لا يرغبون التعامل بالربا ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلف، وكذلك توفير الخدمات البنكية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. (محمد، 2006: 117).

وبشكل أوسع تعرف البنوك الاسلامية ايضاً بأنها مؤسسات الوساطة المالية التي تلتزم بالضوابط الإسلامية ولا سيما تحريم الربا والفائدة فهي تقوم بدور تجميع الودائع والمدخرات من اصحابها من خلال نظام الودائع الاستثمارية القائمة على المضاربة والودائع الجارية القائمة على القرض المضمون، وتعمل على استثمار مواردها في استثمارات نافعة مربحة بوقت واحد من خلال الصيغة التمويلية الإسلامية (إبراهيم-القحف، 2002: 37).

من ذلك يمكن أن نلاحظ بشكل واضح أن السمة الاساسية التي تميز البنوك الإسلامية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بوظائفها، وأن هذا الالتزام العقائدي يجعلها تختلف عن سائر البنوك في قواعد العمل واهدافه وآلياته، فضلاً عن المحددات الاقتصادية، يتعين على البنوك الإسلامية أن تلتزم في عملها بالقواعد والمبادئ العقيدية المستقرة والثابتة الا التي حددها القرآن والسنة بخصوص المعاملات الاقتصادية والتي تتمثل في (الخاقاني، 2011: 174-176):

1. الالتزام بقاعدة الحلال والحرام: اذ لا يجوز للبنك أن يقدم خدماته الى أنشطة تدخل في دائرة التحريم، مثل صناعة الخمور وموائد القمار والمخدرات مع البغاء، والابتعاد عن اي تعامل ينطوي على غش او تدليس او احتكار او تزوير او رشوة او افساد للذمم وتخريب للنفوس.
2. عدم التعامل بالربا: أن الابتعاد عن التعامل بالربا يعد من أهم اسباب قيام البنكية الإسلامية.
3. الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات: أن للالتزام بالصدق والوضوح اهمية خاصة في البنكية الإسلامية، البنوك الإسلامية لا تمنح عائداً ثابتاً محدداً مسبقاً لمودعيها، وانما يتوقف عائد العميل على الأرباح، التي تحققها هذه البنوك، ومن ثم ينبغي التعامل بالصدق وبالوضوح وبالصراحة مع العميل من خلال اطلاعه على النتائج الحقيقية، التي تمخضت عنها اعمال البنك.
4. عدم اكتناز المال: على البنك الإسلامي أن يجتهد في البحث عن جميع السبل المباحة لتوظيف امواله، وعدم السماح بتراكم الاموال لديه لأي سبب من الاسباب، وأن اقتضى ذلك أن يكف عن قبول الاموال إذا لم يجد منافذ التوظيف المناسبة، عملاً بقوله تعالى ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ))[1].
5. حسن اختيار من يقومون على ادارة الاموال: أن البنك الإسلامي يقوم بالتأكد على حسن اختيار من سيتولون ادارة الأموال سواء من بين ملاكه الوظيفي او من بين عملائه، الذين ستتاح لهم الاموال لإدارتها، اذ يجب ألا يوكل أمر ادارة هذه الاموال لمن لا يصلح للقيام بهذه المهمة، وتقتضي اداره هذه الاموال الرشادة في استخدامها، أي أن يتم اختيار أرشد السبل لتوظيف المال وأنمائه وادارته ادارة رشيدة وبالشكل، الذي يفي بحاجه المجتمع والافراد.
6. اداء الزكاة: على البنوك الإسلامية أن تقوم بتحصيل زكاة اموالها واموال عملائها ومن يرغب سواهم وصرفها في مواضعها.

[1] سورة التوبة، الآية (34).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

المبحث الرابع: مقارنة بين مؤشرات الاداء المالي بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية في اقليم كوردستان العراق

لأجل إجراء عملية المقارنة الوصفية بين أداء البنوك التجارية والاسلامية تم استخدام العديد من مؤشرات الاداء المالي، فضلاً عن استخدام الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات والتي تضمنت (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف) ومن ثم استخدام اختبار (t-test) لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين المؤشرات المستخدمة في البنوك التجارية والاسلامية. وتم استخراج النسب من خلال الملحق (1)*.

اولا: مؤشرات الربحية

1. **معدل العائد على الموجودات:** من الجدول (1) يمكن أن نلاحظ ان الوسط الحسابي لمعدل العائد على الموجودات في البنوك الاسلامية أكبر من البنوك التجارية مما يعكس قدرة البنوك الاسلامية على استغلال الموجودات بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التجارية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (0.0242) مقابل (0.00932) في البنوك التجارية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الاسلامية (69.92) مقارنة نسبة البنوك التجارية والتي بلغت (85.77)، مما يعني خطورة انخفاض العائد على الموجودات في البنوك التجارية أكبر من البنوك التقليدية. بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (1): مقارنة معدل العائد على الموجودات بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	2.27	0.58	6.39	4.11
2012	1.83	0.92	8.44	7.15
2013	1.73	3.16	6.19	7.33
2014	1.08	2.63	4.16	1.81
2015	0.44	2.03	4.21	1.96
2016	1.69	1.99	4.78	1.96
2017	0.56	1.35	3.16	1.89
2018	0.37	0.43	0.66	1.21
2019	0.64	-0.75	0.07	1.53
2020	1.43	-2.61	0.53	1.79
الوسط الحسابي	0.01087		0.03466	
الانحراف المعياري	0.009326		0.024235	
معامل الاختلاف	%85.77		%69.92	
اختبار t	2.897-			
قيمة p	0.013			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

* ملحق (1): قوانين استخراج النسب وفق المؤشرات الـ (13).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

2. **معدل العائد على حقوق الملكية:** الجدول (2) يبين ان معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الاسلامية سجل نسب اعلى من البنوك التجارية (0.073) (10.04) على التوالي، بالتالي فأن كفاءة البنوك الاسلامية اعلى من كفاءة البنوك التجارية على الرغم من الارتفاع في سنوات معينة والتذبذب بالانخفاض في سنوات اخرى ولكن تسجل البنوك الاسلامية ادارة كفؤة للبنك بنسب اعلى من البنوك التجارية. الا ان خطورة انخفاض هذه النسبة اقل في البنوك التجارية (0.0090) مقارنة بالبنوك الإسلامية (0.024)، كما ان معامل الاختلاف أكبر لدى البنوك الإسلامية (73.39) منه في البنوك التجارية (65.68) وهذا مؤشر على الاداء الضعيف للبنوك الاسلامية فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية. بالنسبة لاختبار (**t**) تشير النتائج المبينة في الجدول (2) أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%)، لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (2): مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	14.26	0.79	14.00	11.10
2012	11.50	1.29	19.74	15.23
2013	10.46	5.11	13.54	14.41
2014	6.75	4.60	7.66	3.24
2015	2.46	3.97	6.84	3.39
2016	7.16	3.71	10.00	3.36
2017	2.71	2.36	6.59	3.32
2018	1.56	0.83	1.49	2.33
2019	2.67	-1.45	0.17	4.38
2020	7.25	-4.85	1.20	4.99
الوسط الحسابي	0.04157		0.07349	
الانحراف المعياري	0.009328		0.024235	
معامل الاختلاف	%65.68		%73.39	
اختبار t	1.670-			
قيمة p	0.118			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيSPSS

3. **معدل العائد على الاستثمار:** تدل معطيات الجدول (3) ان البنوك الاسلامية قد حققت معدلات عائد على الاستثمار بنسب اعلى البنوك التجارية، فينعكس ذلك على ان ظروف الاستثمار للبنوك الاسلامية ذات جدوى اعلى على الرغم من بعض التذبذبات المنخفضة للبنوك المذكورة لكنها تبقى محققة نسب عالية من العائد. فضلاً عن ذلك ان خطورة انخفاض هذا المعدل أكبر في البنوك التجارية (1.090) مقابل بالبنوك الإسلامية (0.785)، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

(178.43) في البنوك التجارية مقابل (63.39) للبنوك الاسلامية، الامر الذي يدل على تشتت وعدم تجانس بين النسب في البنوك الجارية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك الاسلامية. استناداً على اختبار(**t**) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الاستثمار للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%).

الجدول (3): مقارنة معدل العائد على الاستثمار بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	55.92	4.30	80.98	282.53
2012	61.55	16.66	186.68	329.64
2013	56.35	51.68	209.29	225.05
2014	35.06	167.14	106.42	45.86
2015	112.44	238.13	107.55	106.33
2016	-255.64	282.17	261.28	86.87
2017	12.93	-243.33	112.51	73.26
2018	12.81	126.69	21.27	52.81
2019	22.33	-47.14	2.83	77.57
2020	50.06	75.62	15.26	93.56
الوسط الحسابي	0.61115		1.23877	
الانحراف المعياري	1.090482		0.785277	
معامل الاختلاف	%178.43		%63.39	
اختبار t	1.477-			
قيمة p	0.157			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

4. **هامش الربح:** من الجدول (4) يمكن أن نلاحظ ان الوسط الحسابي لهامش الربح في البنوك الاسلامية أكبر من البنوك التجارية مما يعكس قدرة البنوك الاسلامية على تحقيق هامش ربح بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التجارية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك التجارية اذ يقدر الانحراف المعياري ب (0.710) للبنوك التجارية مقابل (0.171) في البنوك الإسلامية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الاسلامية (35.82) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (276.86). بالنسبة لاختبار (**t**) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هامش الربح للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

الجدول (4): مقارنة هامش الربح بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	35.87	4.12	44.75	73.86
2012	38.10	14.28	65.12	76.72
2013	36.04	34.07	67.67	69.24
2014	25.96	62.57	51.55	31.44
2015	52.93	70.43	51.82	51.53
2016	164.25	73.83	72.32	46.49
2017	11.45	169.77	52.94	42.28
2018	11.35	55.89	17.54	34.56
2019	18.25	-89.19	2.75	43.68
2020	33.36	-310.16	13.24	48.34
الوسط الحسابي	0.25658		0.47892	
الانحراف المعياري	0.710381		0.171580	
معامل الاختلاف	%276.86		%35.82	
اختبار t	-0.962			
قيمة p	0.349			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

ثانياً. مؤشرات السيولة:

1. **نسبة التداول:** باستقراء واقع الجدول (5) يتبين من خلال الوسط الحسابي ان البنوك التجارية أكثر قدرة لتغطية التزاماته ونفقاته التشغيلية في الاجل القصير مقارنة بالبنوك الاسلامية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (0.301) للبنوك الاسلامية مقابل (0.249) في البنوك التجارية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الاسلامية (18.33) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (14.37). بالنسبة لاختبار (**t**) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التداول للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (5): مقارنة نسبة التداول بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	82.54	362.57	178.02	173.48
2012	87.78	345.03	165.87	131.60
2013	83.73	232.40	91.91	164.35
2014	79.56	261.11	74.07	185.67
2015	106.44	204.05	210.17	212.64
2016	111.06	214.57	144.58	224.94
2017	123.77	220.24	154.59	208.65
2018	123.02	196.77	138.64	186.96

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2019	109.71	208.28	117.78	132.45
2020	117.83	201.00	129.17	127.95
الوسط الحسابي	1.73574		1.57683	
الانحراف المعياري	0.249417		0.301386	
معامل الاختلاف	%14.37		%18.33	
اختبار t	1.284			
قيمة p	0.215			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيSPSS .

2. نسبة السيولة السريعة: باستقراء واقع الجدول (6) يتبين من خلال الوسط الحسابي ان البنوك التجارية أكثر درايةً بقدرتها على تغطية التزاماتها المتداولة دون اللجوء الى تصفية المخزون الذي يعد خسارة كبيرة مقارنة بالبنوك الاسلامية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (0.301) مقابل (0.249) في البنوك التجارية، وفقا لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك الاسلامية (18.33) مقارنة بنسبة البنوك التجارية والتي بلغت (14.37). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة السريعة للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (6): مقارنة نسبة السيولة السريعة بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	82.54	362.57	178.02	173.48
2012	87.78	345.03	165.87	131.60
2013	83.73	232.40	91.91	164.35
2014	79.56	261.11	74.07	185.67
2015	106.44	204.05	210.17	212.64
2016	111.06	214.57	144.58	224.94
2017	123.77	220.24	154.59	208.65
2018	123.02	196.77	138.64	186.96
2019	109.71	208.28	117.78	132.45
2020	117.83	201.00	129.17	127.95
الوسط الحسابي	1.73574		1.56144	
الانحراف المعياري	0.249417		0.286141	
معامل الاختلاف	%14.37		%18.33	
اختبار t	1.452			
قيمة p	0.164			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيSPSS.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

3. **نسبة النقد:** يوضح الجدول (7) ان البنوك التجارية تملك نسبة نقد اعلى من البنوك الاسلامية. بالنسبة لخطورة انخفاض النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك التجارية اذ يقدر الانحراف المعياري بـ (0.222) مقابل (0.165) في البنوك الإسلامية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك التجارية (17.13) مقارنة بنسبة البنوك الاسلامية والتي بلغت (15.99). بالنسبة لاختبار (**t**) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة النقد للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (7): مقارنة نسبة النقد بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	62.17	263.00	99.39	112.45
2012	74.30	274.58	93.29	104.69
2013	68.86	185.78	51.36	108.05
2014	64.65	179.88	36.30	124.02
2015	84.35	171.82	98.84	127.38
2016	89.17	173.86	102.52	145.47
2017	91.81	154.53	104.13	143.70
2018	93.14	135.62	108.07	130.71
2019	80.38	132.05	89.74	92.79
2020	90.64	1225.47	107.50	93.93
الوسط الحسابي	1.29802		1.03715	
الانحراف المعياري	0.222288		0.165857	
معامل الاختلاف	%17.13		%15.99	
اختبار t	2.974			
قيمة p	0.008			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائيSPSS .

4. **رأس المال العامل:** بالاستناد على الوسط الحسابي في الجدول (8) تبين ان البنوك الاسلامية حققت قيم أكبر من البنوك التجارية وهذا يعكس قدرة البنوك الاسلامية على توسيع عملياتها المالية وتطويرها وزيادة ثقة التعاملات المالية معها من قبل المستثمرين. وفقا للانحراف المعياري تبين بان خطورة انخفاض هذه النسبة عن المتوسط مرتفعة في البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك الاسلامية، وفقاً لمعامل الاختلاف فقد بلغت نسبة البنوك التجارية (40.30) مقارنة بنسبة البنوك الاسلامية والتي بلغت (28.30). بالنسبة لاختبار (**t**) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة راس المال العامل للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

الجدول (8): مقارنة رأس المال العامل بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
٢٠١١	١٢٨,٤٧٨,٠٥٠,٠٠	١٠٠,٧٠٤,٣٧٩,٠٠	١١١,١٩٤,٧٠٦,٠٠	١٤٣,٥٩٥,١٦٦,٠٠
٢٠١٢	١٣٣,٦٠٩,٢٠١,٠٠	١٥٦,٣١٢,٦٥٢,٠٠	١٧٦,٤٣٠,٦١٦,٠٠	٦٢,٦٢٩,١١٨,٠٠
٢٠١٣	٢٣٩,٧٨٣,١٥٢,٠٠	٢٨٢,٢٣٠,٢٠٢,٠٠	٥٧,٦٩٣,٧٨٢,٠٠	١٤٤,٣٨٠,٠٤٨,٠٠
٢٠١٤	٣١٣,٧٧٣,٢١٢,٠٠	٢٧٤,٥٥٧,٢٧١,٠٠	١٦٤,١٨٥,٢٣٦,٠٠	١٧٧,٩٨٧,٣٤٤,٠٠
٢٠١٥	٧٨,٣٢٦,٢١٦,٠٠	٢٨٥,٣٠٥,٥٨٧,٠٠	٢٥٧,٨٤٥,٥٦٢,٠٠	٢٢٢,٦٦١,٥٨٧,٠٠
٢٠١٦	١٠١,٥١٣,٤٣٨,٠٠	٢٨١,٥٤٨,٥٧٥,٠٠	١٥٤,٠١٨,٩٨٩,٠٠	٢٣٢,٣٢٢,٧٨٥,٠٠
٢٠١٧	١٩٥,٩٧٠,٥٦٤,٠٠	٢٥٣,٧٩٤,٧٤٦,٠٠	١٥٩,٦٢١,٣١٢,٠٠	٢١٩,٤٦٣,٩٦٨,٠٠
٢٠١٨	١٩٤,٩١٩,٢٣٤,٠٠	٢٥١,٩٦٣,٣٨٨,٠٠	١٤٢,٤٧٦,١٣٠,٠٠	٢١٠,٤٠٦,٨٨٨,٠٠
٢٠١٩	٨٣,٤٣٦,٨٤٣,٠٠	٢٦٧,٥٨٨,٨٥٩,٠٠	٦٠,٦٢٩,٨١٠,٠٠	١٦٥,٤٧٧,١٢٦,٠٠
٢٠٢٠	٢٠٣,٤٣١,٤٥٤,٠٠	٢٣٨,٩٤٣,٩١٢,٠٠	١٢٥,٩٢٦,٩٣٩,٠٠	١٤٤,٣٨٣,١٦١,٠٠
الوسط الحسابي	٩٥,٦٢٦,٨١٥,٨٠		١٥٦,٦٦٦,٥١٣,٦٥	
الانحراف المعياري	٣٨,٥٣٢,٩٨٠,٢٨٠		٤٤,٣٤٠,٣٩٤,٠٩٧	
معامل الاختلاف	%٤٠,٣٠		%٢٨,٣٠	
اختبار t	-٣,٢٨٦			
قيمة p	٠,٠٠٤			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

ثالثاً. مؤشرات النشاط:

1. **نسبة التمويل الاصول الثابتة:** يتبين من بيانات الجدول (9) بان البنوك التجارية سجلت نسب اعلى من البنوك الاسلامية وهذا يدل على ان البنوك التجارية ذو قدرة على ادارة وتمول الاصول الثابتة بشكل أكبر من البنوك الاسلامية، على الرغم من ان البنوك الاسلامية قد سجلت نسب عالية ولكن بيانات الجدول اعلاه تشير ان هذه النسب في مصلحة البنوك التجارية. الا ان خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر بكثير في البنوك الاسلامية (2.832) مقابل (0.598) بالبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (15.42) في البنوك التجارية مقابل (82.53) للبنوك الإسلامية، الامر الذي يدل على تشتت وعدم تجانس بين النسب في البنوك الجارية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك الاسلامية. استناداً على اختبار (t) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الاصول الثابتة للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%).

الجدول (9): مقارنة نسبة تمويل الأصول الثابتة بين البنوك التجارية والإسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	775.25	140.77	174.75	302.88
2012	743.23	147.40	467.87	245.84
2013	705.96	173.29	279.75	225.49
2014	731.00	182.86	248.34	188.58
2015	591.62	211.73	238.48	187.84
2016	480.17	199.62	259.44	178.88
2017	436.23	185.83	239.18	187.90

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2018	445.42	202.93	258.73	201.17
2019	453.10	194.99	278.29	312.86
2020	567.81	193.30	248.03	322.44
الوسط الحسابي	3.88126		3.43186	
الانحراف المعياري	0.598589		2.832370	
معامل الاختلاف	%15.42		%82.53	
اختبار t	0.491			
قيمة p	0.629			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

2. معدل توظيف الودائع: وفقاً للجدول (10) يتبين ان معدل توظيف الودائع بالنسبة للبنوك الاسلامية سجلت معدلات اعلى من البنوك التجارية وهذا ينعكس على ان هذه البنوك تشهد زيادة حجم قاعدة المتعاملين وكذلك نجاح هذه البنوك ايضا في توفير وضخ السيولة في السوق مما يعزز من الاداء المالي لها كما ان خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر في البنوك الاسلامية (0.219) مقابل (0.162) بالبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (30.49) في البنوك التجارية مقابل (30.04) للبنوك الاسلامية. استناداً على اختبار (**t**) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الودائع للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (5%).

الجدول (10): مقارنة معدل توظيف الودائع بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	21.42	104.83	94.19	62.67
2012	14.08	79.59	86.77	30.82
2013	15.73	82.23	83.54	64.42
2014	15.35	55.87	97.15	69.99
2015	30.59	36.40	156.92	90.54
2016	24.27	43.91	54.80	83.91
2017	35.22	94.92	57.52	113.33
2018	32.17	81.74	34.28	83.84
2019	31.46	106.61	31.53	71.73
2020	28.93	132.66	24.58	71.72
الوسط الحسابي	0.53399		0.73211	
الانحراف المعياري	0.162838		0.219933	
معامل الاختلاف	%30.49		%30.04	
اختبار t	2.289-			
قيمة p	0.034			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

رابعاً. مؤشرات جودة الأصول:

1. **كفاية رأس المال:** من خلال استقراء معطيات الجدول (11) يتبين ان نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والاسلامية قد شهدت ارتفاعات نسبية، ولكن ان البنوك الاسلامية قد شهدت معدلات نسبية أكبر من البنوك التجارية هذا الأمر يعني ان راس مال البنوك الاسلامية هو أكبر من حجم رأس مال البنوك التجارية. لا ان خطورة انخفاض هذه النسبة أكبر في البنوك الاسلامية (0.419) مقابل بالبنوك التجارية (0.412)، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (23.61) في البنوك التجارية مقابل (22.45) للبنوك الإسلامية، الامر الذي يدل على تشتت وعدم تجانس بين النسب في البنوك الجارية عن المتوسط بشكل أكبر من البنوك الإسلامية. استناداً على اختبار (**t**) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%).

الجدول (11): مقارنة كفاية رأس المال بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	93.22	268.18	106.70	96.16
2012	140.60	349.98	102.89	329.06
2013	132.89	215.25	112.65	183.37
2014	127.75	254.50	143.72	206.01
2015	97.52	324.64	143.57	161.33
2016	140.76	283.11	217.52	176.78
2017	85.89	202.87	198.18	204.10
2018	105.43	174.22	285.73	192.93
2019	108.58	143.11	304.84	134.55
2020	89.75	154.28	297.13	164.79
الوسط الحسابي	1.74626		1.86724	
الانحراف المعياري	0.412274		0.419180	
معامل الاختلاف	%23.61		%22.45	
اختبار t	0.651-			
قيمة p	0.523			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

2. **الرافعة المالية:** يوضح بيانات الجدول (12) ان البنوك التجارية وفق هذا المؤشر حققت نسب أكبر من البنوك الاسلامية على الرغم من التقارب النسبي بينهم، وهذا ينعكس على ان البنوك التجارية تضمن التوفير للمستثمر وتحقيق مكاسب متعددة من رأس المال المقروض له. كما ان خطورة انخفاض هذه النسبة تكاد تكون متقاربة في البنوك الإسلامية (0.325) مقابل (0.384) بالبنوك التجارية، وفيما يتعلق بمعامل الاختلاف فقد بلغ (10.92) في البنوك التجارية مقابل (15.23) للبنوك الاسلامية. استناداً على اختبار(**t**) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل الرافعة المالية للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية لكون القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (5%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (1): 468-490
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.27

الجدول (12): مقارنة الرافعة المالية بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	626.89	137.45	219.17	270.39
2012	627.57	140.55	233.92	212.93
2013	605.95	161.67	218.91	196.56
2014	624.96	174.80	184.21	178.67
2015	564.21	195.57	162.57	172.70
2016	424.45	186.76	209.29	171.18
2017	481.98	175.01	208.58	175.44
2018	417.46	193.87	226.72	192.14
2019	413.95	191.66	243.44	287.41
2020	509.82	185.81	227.52	278.35
الوسط الحسابي	3.52020		2.13505	
الانحراف المعياري	0.384562		0.325117	
معامل الاختلاف	%10.92		%15.23	
اختبار t	8.698			
قيمة p	0.000			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

خامساً. مؤشرات المديونية:

نسبة الديون: من خلال الجدول (13) يتضح ان البنوك التجارية حققت نسب اقل من البنوك الاسلامية وهذا يعني ان قدرة التعامل مع الالتزامات في البنوك التجارية أكبر من قدرة البنوك الاسلامية في الاقليم. بالنسبة لخطورة انخفاض هذه النسبة عن المتوسط فهي مرتفعة في البنوك الاسلامية حيث تقدر ب (0.077) مقارنة بالبنوك التجارية والتي يقدر فيها الانحراف المعياري بـ (0.050)، كما وان معامل الاختلاف في البنوك الاسلامية والذي يساوي (26.96) وهو أكبر من معامل الاختلاف في البنوك التجارية الذي يقدر بـ (23.00) مما يدل على تباين بين النسب في البنوك الاسلامية بشكل أكبر من البنوك التجارية). بالنسبة لاختبار (t) تشير النتائج أن القيمة الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (5%) لذا يمكن القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

الجدول (13): مقارنة نسبة الديون بين البنوك التجارية والاسلامية للمدة (2011-2020)

السنوات	البنوك التجارية		البنوك الإسلامية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2011	17.11	27.13	42.76	38.46
2012	11.33	20.33	41.55	14.27
2013	12.42	28.74	40.55	27.74
2014	12.53	22.48	37.77	27.17
2015	18.18	15.75	42.58	35.89
2016	16.74	18.91	21.97	33.05

السنوات	البنوك التجارية		البنوك التجارية	
	بغداد	أربيل	جيهان	العراقي الاسلامي
2017	24.16	28.17	24.19	27.93
2018	22.72	29.61	17.08	26.98
2019	22.25	36.46	13.48	25.86
2020	21.85	34.88	14.79	21.80
الوسط الحسابي	0.22087		0.28807	
الانحراف المعياري	0.050808		0.077661	
معامل الاختلاف	%23.00		%26.96	
اختبار t	2.290-			
قيمة p	0.034			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

أ. بالاستناد على الوسط الحسابي أوضحت النتائج ما يأتي:

1. تفوق البنوك الاسلامية على البنوك التجارية في مؤشرات الربحية كافة بسبب اعتمادها على آليات متعددة في التمويل وازدياد عدد المتعاملين في البنوك الاسلامية
2. البنوك التجارية أكثر كفاءة من البنوك الاسلامية في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل وفقاً لمؤشرات السيولة جميعاً باستثناء مؤشر رأس المال العامل.
3. وجود تباين في اداء البنوك الاسلامية والتجارية حسب مؤشر النشاط اذ تمتعت البنوك التجارية بأداء أفضل وفقاً لنسبة تمويل الأصول الثابتة في حين كانت الأفضلية للبنوك الاسلامية وفقاً لمؤشر معدل توظيف الودائع.
4. بالاستعانة بمؤشر كفاية رأس المال فإن البنوك الاسلامية أكثر قدرة على تأمين وامتصاص المخاطر في حالة حدوثها مقارنة بالبنوك التجارية، أما البنوك التجارية فهي أكثر قدرة على سداد التزاماتها المالية وفقاً لمؤشر الرافعة المالية من البنوك الإسلامية.
5. البنوك الاسلامية أفضل اداء من البنوك التجارية من حيث قدرتها على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل استنادا إلى مؤشر نسبة الديون.

ب. استناداً إلى اختبار (t) اوضحت نتائج الدراسة ما يأتي: عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (5%) بين مؤشرات الاداء المالي للبنوك التجارية والاسلامية ما عدا المؤشرات (معدل توظيف الودائع، الرافعة المالية، نسبة النقد، نسبة الديون، معدل العائد على الموجودات، راس المال العامل). وقد يعزى ذلك إلى السياسات والاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي التي قد تشابه إلى حد كبير بين البنوك التجارية والاسلامية.

ثانياً. المقترحات:

1. ضرورة وجود مؤشرات قياسية عن الصناعة البنكية للبنوك العينة تكون اساس مرجعي لتقييم اداء البنوك بشكل اوسع.
2. وضع تشريعات خاصة بالعمل البنكي والبنك التجاري تتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك لزيادة حجم تعاملاتها المالية قياسا بالبنوك الاخرى.

3. ضرورة إطلاق مؤسسة ضمان المخاطر للقروض لكلا البنوك لتشجيعها على زيادة معدلات التوظيف ورفع معدلات منح التسهيلات لتخفيف مخاطر التسهيلات الائتمانية.
4. على البنوك التجارية والاسلامية في الاقليم التوسع بالإقراض ومنح التسهيلات خلال الفترة المقبلة من خلال ادخال وتفعيل اساليب استثمارية جديدة ومتنوعة.
5. ضرورة قيام البنوك التجارية بتخفيض نسبة السيولة لديها كونها مرتفعة مقارنة بالبنوك الاسلامية لأجل توجيه الفائض لديها لتحقيق عائد أعلى من الاستثمارات.
6. على البنوك التجارية وضع سياسات من شأنها تعمل على تحقيق مستويات مقبولة من الربحية.
7. على كل من البنوك التجارية والاسلامية العمل على الاهتمام بمسألة المخاطر التي قد تواجهها من خلال التركيز على مستويات ملائمة من المصادر الذاتية للتمويل.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابو عتروس، عبد الحق، 2006، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، جزائر.
2. احمد عبد الوهاب يوسف، التمويل وادارة المؤسسات المالية، دار حامد، الاردن، 2008.
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، 2008، النقود والبنوك مدخل تحليلي، ونظري، دار وائل للنشر.
4. التجاني، إلهام وشعوبي، محمد فوزي، 2015، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005-2011)، أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 17.
5. حسين، احمد عباس، 2020، تقييم الأداء المالي للبنوك الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية-دراسة تحليلية، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد 39.
6. حمو، زهراء جار الله وحسن، نور نافع، 2021، دور الحوكمة البنكية في ترشيد القرارات المالية، مجلة الريادة للمال والاعمال 02، العدد 01.
7. خليل الشماع، 2006، التحليل المالي للبنوك، اتحاد البنوك العربية، الاردن.
8. دادن عبد الغني، 2015، قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4.
9. الزهرة، نوي فطيمة، 2017، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية ". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر-بسكرة. الجزائر.
10. سامر حمود، 2009، البنوك التجارية والتسويق البنكي، دار اسامة للنشر، الاردن.
11. سمير الشاعر، 2001، البنوك الإسلامية من الفكر الى الاجتهاد، ط2، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت.
12. شاكر، علي غانم وعطية، كرار حاتم، 2020، الحوكمة وانعكاساتها على السمعة البنكية ". مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية 12. العدد 01.
13. عبد الحليم كراجة، واخرون، 2006، الادارة والتحليل المالي، دار الصفاء، الاردن.
14. علي عبد الله شاهين، 2014، محاسبة العمليات البنكية في البنوك التجارية والاسلامية، كلية التجارة، فلسطين.

15. غسان محمود ابراهيم ومنذر القحف، الاقتصاد الاسلامي علم ام وهم، دار الفكر المعاصر، بيروت 2002،
16. فضيلة، بو لمعيز، 2018، أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية ". رسالة ماجستير في علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحي/جيجل. الجزائر.
17. مجيد جعفر الكرخي، 2010، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر، الأردن.
18. محمد سويلم، 1998، ادارة البنوك التقليدية والاسلامية مدخل مقارن، جامعة المنصورة، مصر.
19. محمد علي محمد، 2006، القروض البنكية دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
20. نوري عبد الرسول الخاقاني، 2011، البنكية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق، ط1، دار اليازوري، عمان.
21. يوسف حسين عاشور، 2003، افاق النظام المالي البنكي، مطبعة الرنتيسي، فلسطين.
22. معيزي، أحلام وعياش، زبير، 2018، تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للبنوك-دراسة حالة بنك البركة الجزائر في الفترة (2010-2015) 4.
23. الجعيد، نوال محمد وعبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، 2020، أثر الحوكمة على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على البنوك السعودية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة 01، العدد 02، ص 11-12ظ.
24. احمد عبد الوهاب يوسف، 2008، التمويل وادارة المؤسسات المالية، دار حامد، الاردن.
25. بشناق، زاهر صبحي، 2011، تقيم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والبنوك التقليدية باستخدام المؤشرات المالية، جامعة الاسلامية، غزة.
26. الجلدة، سامر، 2009، البنوك التجارية والتسويق البنكي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن.
27. الحسني، صادق، 1998، التحليل المالي والمحاسبي، دار المجدلاوي للنشر، الاردن.
28. بورقبة، الشوقي، 2013، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، دار عالم الكتب الحديث، الاردن.
29. حماد، طارق عبد العال، 2000، التقاري المالية اسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعة، مصر.
30. الراوي، علي عبد محمد سعيد وعبد الله، حيان ياسين، 2018، بعض معاير تقيم الاداء في النظم البنكية، مجلة الدنانير، العدد الثاني عشر.
31. الشيخ علي، المفيد خالد، 2018، استخدام المؤشرات المالية لمقارنة اداء البنوك التجارية مع البنوك الاسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 102.
32. العصار، رشاد الحلبي، 2000، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.
33. معيزي، احلام وعياش، زبير، 2018، تطبيق مبادي واليات الحوكمة واثرة في تقيم الاداء المالي للبنوك، دراسة حالة بنك البركة الجزائر في فترة 2010-2015، مجلة العلوم، التقانة في العلوم الاقتصادية، مجلد 19، العدد1.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Pinto, Prakash. Hawaldar, Thonse. Ur Rahiman, Habeed. T.M., Rajesha and Sarea, Adel, 2017, An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks, International Journal of Applied Business and Economics Research. Vol. 22. No. 02.
2. Srairi, S., 2015, Corporate Governance Disclosure Practice and Performance of Islamic Banks in GCC Countries, Journal of Islamic Finance. Vol. 04. No. 02.
3. Reilly, Frank K. and Brown, Keith C., 2012, Analysis of Investment & Management of Portfolios. 10th Ed. South-Western. Canada.
4. asiuzzaman, S. and Gunasegavan, U. N., 2013, Comparative study of the performance of Islamic and conventional banks, Humanomics, Vol. 29, No.1, p.p.43-60
5. Hazzi, O.A and ALKilani, M.L., 2003, The Finanial performance analysis of Islamic and Traditional banks; European journal of economics Finance and administrative sciences; lssue; no 57; p.p133-143.

الملحق (1)

المعيار	القانون
معدل العائد على الموجودات	صافي الربح / اجمالي الموجودات
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الأرباح / حق الملكية
معدل العائد على الاستثمار	صافي الربح \ اجمالي التكاليف
كفاية رأس المال	حقوق الملكية \ اجمالي القروض
نسبة تمويل الأصول الثابتة	الموجودات على راس المال
معدل توظيف الودائع	(القروض \ الودائع) * 100
الرافعة المالية	اجمالي الديون / حقوق المساهمين
هامش الربح	صافي الدخل \ اجمالي الايرادات
نسبة التداول	الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم
نسبة النقد	النقد المتوافر (الرصيد الجاري) / خصوم البنك المتداولة
رأس المال العامل	الأصول المتداولة (المخزون + الذمم المدينة) – الخصوم المتداولة (الذمم التجارية الدائنة + الالتزامات الضريبية + ديون + ديون أخرى غير المالية)
نسبة الديون	أجمالي المطلوبات / اجمال الاصول

الجدول من عمل الباحثين.